مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 11: 2020.
Journal of University of Babylon for Humanities, Vol.(28), No.(11): 2020.

ما مثَّلَ به سيبويه ولم تتكلم به العرب

حسين علي محمد
كلية العلوم الإسلامية، الجامعة الإسلامية/ فرع بابل.
husainali.87@gmail.com

معلومات البحث
تاريخ الاستلام : 29 /9/ 2020
تاريخ قبول النشر: 20/10/ 2020
تاريخ النشر: 10 /12/ 2020

المستخلص:

يسعى البحث إلى استجلاء التمثيلات المذكورة في الكتاب التي لم تتكلم بها العرب أساسا، عن طريق النظر في العبارات التي استعملها سيبويه دالة على ذلك.

شغل التمثيل في كتاب سيبويه حيزا كبيرا، فالتمثيل أداة سيبويه الأبرز التي يعتمد عليها في بيان أحكامه النحوية. والملاحظ أنه لم يقصر تمثيله على ما تكلمت به العرب، بل تعداه إلى ما لم تتكلم به، وأشار صراحة في مواضع كثيرة إلى هذا النوع من التمثيل، وهو بذلك قد أدخل نماذج لغوية لم يكن لها حظ في الاستعمال العربي، يدفعه الهدف الأساس من التمثيل؛ وهو توضيح النمط اللغوي الأفصح، وفرزه عن الأنماط اللغوية الأخرى، كأن تكون دون الأول في الفصاحة، أو قبيحة، أو غير جائزة، أو لحنا، أو خاصة بالشعر من دون غيره، أو نحو ذلك.

ذكر سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه تمثيلات بعينها ووصفها بأنها مما لم تتكلم به العرب، وربما نعت تمثيلاته التي لم تتكلم بها العرب بعبارات أخرى؛ كأن يقول: إنها مما لا يجوز في اللسان العربي، أو إنها قبيحة، أو محال، أو غير مستقيم، أو نحو ذلك.

الكلمات الدالة: التمثيل، يتكلم، سيبويه، العرب، التوضيح.

What Sibawayh Cited as Examples the Arabs had not Used Before Him

Hussain Ali Muhammad
College of Islamic Sciences, Islamic University / Babel Branch.

Abstract

The research tries to identify the expressions used by Sibawayh that were not originally used by the Arabs. Representation occupies a large room in Sibawayh's book. It is the most prominent tool on which Sibawayh relies on explaining its grammatical rulings. It is noticeable that he did not limit his representation to what the Arabs spoke, but went beyond it to what it did not speak, and explicitly referred in many places to this type of representation, and by this he introduced linguistic models that had no chance in Arab usage, driven by the main goal of representation. It is the clarification of the more eloquent linguistic style, and separating it from other linguistic patterns, such as whether it is below the first in eloquence, ugly, or impermissible, or melodic, or specific to poetry without others, and so on. Sibawayh mentioned specific representations in many places in his book, describing them as something that the Arabs did not speak, and perhaps he described his representations that the Arabs did not speak in other terms. As if saying: It is something that is not permissible in the Arabic tongue, or it is ugly, or impossible, or not straight, or so on.

Key words: acting, speaking, sebaway, Arabs, clarification.

by University of Babylon is licensed under a Journal of University of Babylon for Humanities (JUBH)
Creative Commons Attribution 4.0 International License

المقدمة:

يُعد التمثيل في كتاب سيبويه ظاهرة بارزة جدا، بحيث لا يكاد يخلو منه باب نحوي، وهو أمر بدهي في الكتاب الأول الذي أخذ على عاتقه وضع قواعد نحوية تتصف بالدقة والإحكام.

وقد لفت انتباهي وأنا أقلب صفحات الكتاب أن سيبويه يمثل بعبارات ليست من كلام العرب؛ إنما يأتي بها للتوضيح والتفسير، وهي عبارات مصنوعة ذكرها لتحصيل توثيق رفض هذه الأمثلة استعمالا، فضلا عن القيام بمهمة التوضيح المحتاج إليها في تلك المواضع.

فالذي يقرأ كتاب سيبويه كثيرا ما يجده يقول: (وهذا تمثيل وإن لم يُتكلم به)[1]، أو(وهذا تمثيل ولكنه لم يستعمل في الكلام)[2]، أو(ولكني ذكرت لك ذلك لأمثل لك به، وإن كان لا يُستعمل في هذا الموضع)[3]، أو نحو ذلك من التعبيرات التي تدل على ما لم يستعمل في اللسان العربي.

فوجدت أن هذا النوع من التمثيلات حقيق بأن يرفع النقاب عنه، فأخذت بتقصي الأمثلة التي لم يتكلم بها العرب في الكتاب، ووضعها تحت العبارات التي استعملها سيبويه، فوجدته قد استعمل عبارات كثيرة قصد هذا النوع من التمثيل، ولم يقتصر على قوله: (لم تتكلم به العرب)، أو (لم تستعمله) فحسب؛ بل ربما أطلق عليه قبيحا، أو محالا، أو وصفه بأنه لا يجوز، أو غير مستقيم، أو غير ذلك.

وبعد الاطلاع على طائفة من التمثيلات في الكتاب، وانتظام المسائل الخاصة بها، استقر تقسيم البحث على النحو الآتي:

المقدمة:

توطئة:

التعريف بالتمثيل، والفرق بينه وبين الاستشهاد:

سبب التمثيل بما لم تتكلم به العرب وغايته:

هل يعد اللحن مما لم تتكلم به العرب؟

العبارات التي استعملها سيبويه دالة على ما لم تتكلم به العرب:

توطئة:

يخرج سيبويه في تمثيلاته التي ذكرها–وهي مما لم تتكلم به العرب– من نظام اللغة المستعملة تطبيقا إلى فضاء الاستعمال المتخيل، وإنتاج جمل لم يكتب لها أن استعملت، وربما لن يكتب لها أن تستعمل. وهو بذلك أسس لإمكان إدخال نماذج لغوية غير مستعملة في النتاج المعرفي اللغوي عند العرب؛ لتساعد في تفسير الظواهر اللغوية، وتعين في حفظ النظام اللغوي بأداءاته المختلفة من الاندثار والضياع؛ لأن في ذكر غير المستعمل تبيانا للمستعمل وفرزا له.

فعلى الرغم من قدرة الإنسان على إنتاج عدد غير متناه من الجمل المستعملة بقائمة محدودة من الكلمات[4]، إلا أن سيبويه قديما استعان بنماذج لغوية خرجت عن دائرة المستعمل في النظام المعرفي اللغوي عند العرب، ليمثل بما لم تستعمله العرب للتفسير والتوضيح.

إن العقل السيبويهي المبتكر والمنتج استطاع أن يعتمد منهجا تفسيريا قائما على ذكر نماذج لغوية تعينه في استنباط الأحكام النحوية، وتفسير الظواهر اللغوية، وتوضح مسائل معينة بسرد جمل خارجة عن الأداء اللغوي عند العرب إيمانا منه بأن التمثيل هو الأساس الذي يُنطلق منه في بناء المعرفة اللغوية. إن هذا الابتكار يستند على التفريق بين اللغة كظاهرة اجتماعية، يتعلمها الخلف من السلف من دون وعي بقواعدها،

وبين وضع هذه اللغة في نظام قواعدي يأخذ بنظر الاعتبار مجموعة من المعايير، وهنا أبعد سيبويه اللغة عن مستواها الاجتماعي المحض ولا سيما في تمثيلاته التي لم يتكلم بها العرب.

لقد أشار سيبويه ضمنا إلى إمكان وجود قيمة دلالية لتعبير لغوي غير مرتبط بالاستخدام السليم للنظام اللغوي، ولا سيما إذا عرفنا أن السياق اللغوي يعين في فهم اللغة المنطوقة، إضافة إلى الإيحاءات الموجودة على الوجه، وهو ما يسمى بـــ(مفهوم المحيا)[5].

وهنا أود أن أبرز السبب الأساس من وضع المصنفات النحوية وهو حصر الاستعمال اللغوي بما صدر عن العرب من استعمالات في حيز زمني معين ومكاني محدد؛ ومرد ذلك استشعارهم بأن الإنسان مزود بقدرة تمكنه من تكوين أنماط لغوية أخرى تخرج عما قر من أنماط في الظاهرة اللغوية العربية، وأن الإنسان بطبعه يميل إلى اليسر والسهولة في كل شيء، فكيف بوسيلة التواصل الاجتماعي الأبرز؟ بالتأكيد سيسعى إلى الاستغناء عما يمكن الاستغناء عنه، وإضافة كل ما من شأنه أن يضفي السهولة على اللغة، وهو بذلك يبتعد عن الأداء اللغوي الذي نظر له اللغويون على أنه أداء صحيح فصيح.

من هنا لم يدخر سيبويه جهدا في تحييد تمثيلاته التي لم يكن لها حظ في الاستعمال اللغوي؛ وذلك بوصف التمثيل تارة بأنه لم تتكلم به العرب، أو لم تستعمله، وبأنه لا يجوز، أو قبيح، أو محال أو نحو ذلك تارة أخرى، يروم من ذلك كله دفع هذا النوع من الاستعمالات والبقاء على سمت واحد في الأداء.

التعريف بالتمثيل، والفرق بينه وبين الاستشهاد:

التمثيل في اللغة التصوير[6]، ويكون بالكتابة أو بغيرها[7]، يقال: ((مثلت له كذا تمثيلا إذا صورت له مثاله بكتابة وغيرها... ويقال: مثلت بالتثقيل والتخفيف إذا صورت مثالا))[8]، أما الاستشهاد فيدل على معنى طلب الشهادة[9]، وهو الاستعمال الشائع في صيغة استفعل[10].

الملاحظ أن معنى التمثيل في اللغة قائم على تقريب لشيء ما أو حالة ما عن طريق تصويره بكتابة أو نحوها، أما الاستشهاد فإن دلالته مرتبطة بحضور الشاهد، لينتج عنه حصول العلم بالشيء على سبيل القطع واليقين؛ وقد ارتبطت هاتان الدلالتان اللغويتان بدلالة التمثيل والاستشهاد في علم النحو؛ فالمثال عندهم ((هو الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصاله إلى فهم المستفيد، كما يقال: الفاعل كذا، ومثاله زيد، في: ضرب زيدٌ))[11]، فالهدف الأساس من التمثيل النحوي هو الإيضاح[12]؛ ويكون عن طريق سرد أمثلة على مسألة نحوية لتقريب معناها إلى ذهن المتعلم، أما الشاهد النحوي ((فهو الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التنزيل، أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم))[13]، وقد اقتضت طبيعة الاستشهاد أن يرتبط بمحددات زمانية ومكانية؛ لأن الغاية منه محاكاة النظام اللغوي المنضبط أو الفصيح على وفق معايير وضعها اللغويون، فللاستشهاد مساحة ضيقة يلتزم بها اللغوي؛ لأن القصد منه إثبات القاعدة. أما التمثيل فليس كذلك، فليست ثمة محددات زمانية أو مكانية، بل لا يشترط في التمثيل أن يكون مما نطقت به العرب؛ لأن الغاية منه الإيضاح[14].

لذلك أجاز سيبويه سوق أمثلة لم يكن لها وجود في الواقع النطقي عند العرب؛ يطالع متتبع كتاب سيبويه ذلك في بداية كتابه في حديثة عن (مجاري أواخر الكلم من العربية)، وبالتحديد في التفريق بين الفعل والاسم، يقول: ((ويُبينُ لك أنها–أي الأفعال– ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنك لو قلت: إن يضرب يأتينا، وأشباه ذلك لم يكن كلاما))[15].

فكان يعبر عن هذا النوع من التمثيل في كتابه مرارا بقوله (لم تتكلم به العرب)، أو (لم تستعمله العرب)، أو نحو ذلك، ليميز بين المستعمل من (كلام العرب)، و(غير المستعمل)، أو (الذي لم تتكلم به).

سبب التمثيل بما لم تتكلم به العرب وغايته عند سيبويه:

بداية علينا أن نعرف أن اللغة ليست ظاهرة ثقافية نتعلمها كما نتعلم ضبط الوقت، أو كما نتعلم القوانين التي تحكم السير، هي ليست كذلك بالتأكيد، إنما هي نشاط عضوي لدماغ الإنسان تبدأ ولادتها بعد ولادة الإنسان مباشرة لتتطور بشكل سريع من دونما شعور بذلك، لتتشكل أنماط لغوية مختلفة بحسب اختلاف البيئات التي يعيش فيها الأفراد، وهذه الأنماط المختلفة في اللغة الواحدة لا يمكن أن تحكم بنظام معين؛ لذلك وجد النحويون أن بهم حاجة إلى التمثيل والتأويل ليفسروا هذا الأداء الإنساني المعقد.

يعتمد سيبويه في تمثيلاته على اللغة الحية المنطوقة في تقعيده النحوي، ولكن قد يلجأ إلى التمثيل بنصوص لا حظَ لها في اللسان العربي، يكون ذلك عندما تكون به حاجة إلى التفسير والتوضيح، فإنه حينئذ يلجأ لجمل مصنوعة ليس لها نموذج حي في اللغة، ربما نبه على ذلك بجملة تكررت كثيرا في كتابه، يقول فيها: وهذا تمثيل ولم يتكلم به، فإنما هي تمثيلات وضعها ليستنبط بها أحكامه النحوية.

إذًا لا يلجأ النحوي إلى هذا النوع من التمثيل إلا عندما تعجز الأمثلة التي تكلمت بها العرب، وقد أشار سيبويه إلى ذلك في باب (ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من فعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل)، يقول:((ولو مثلت ما نصبت عليه الأعيار والأعور في البدل من اللفظ لقلت: أتعيرون مرة، وأتعورون إذا أوضحت معناه؛ لأنك إنما تجريه مجرى ما له فعل من لفظه، وقد يجري مجرى الفعل ويعمل عمله، ولكنه كان أحسن أن توضحه بما يُتكلم به إذا كان لا يغير معنى الحديث، وكذلك هذا النحوُ ولكنه يُتْرَكُ استغناءً بما يَحسُن من الفعل الذى لا يَنقض المعنى))[16]، فهذه الأسماء منصوبة بفعل محذوف، وكان الأحسن أن يُمثل بفعل تكلمت به العرب واستعملته، وهذا مشروط بعدم تغير الحديث، في إشارة إلى انحراف المعنى المقصود في حال تقدير فعل من غير لفظ المنصوب، ولما لم يكن هذا في المتناول لجأ إلى تقدير فعل من لفظ الاسم المنصوب على الرغم من أنه غير مستعمل عند العرب، والذي سهل ذلك أنه قد يجري مثله في الكلام على طريق التشبيه، يقول السيرافي: ((والأعيار والأعور ليس بمأخوذ من فعل يجري عليه، وقائما مأخوذ من فعل وقد أضمر ناصبه على لفظ الفعل الذي أخذ منه كان الأحسن في الأعيار والأعور أن يقدر فعل من لفظه وإن كان لا يستعمل، إذ قد يجري مثله في الكلام على طريق التشبيه. ألا ترى أنا نقول: قد ترجلت المرأة، إذا تشبهت بالرجال. فهذا التقدير أحسن في مثل هذا))[17].

وقد ذكر سيبويه أن التوضيح يحمل النحوي على سوق أمثلة ليست من كلام العرب، ذكر ذلك في باب (ذكر معنى لبيك وسعديك)، يقول: ((حدثنا أبو الخطاب أنه يقال للرجل المداوم على الشيء لا يفارقه ولا يقلع عنه: قد ألب فلان على كذا وكذا. فيقال: قد أسعد فلان فلانا على أمره وساعده، فالإلباب والمساعدة دنو ومتابعة: إذا ألب على الشيء فهو لا يفارقه، وإذا أسعده فقد تابعه. فكأنه إذا قال الرجل للرجل: يا فلان، فقال: لبيك وسعديك، فقد قال له: قربا منك ومتابعة لك. فهذا تمثيل لايستعمل في الكلام))[18]، فالقرب والمتابعة مصدران مستعملان في اللسان العربي، إلا أن قربا منك، ومتابعة لك، لم يستعملا دالين على هذا المعنى، إنما المستعمل لبيك وسعديك، وذكرهما من قبيل التوضيح ليس غير.

فالتمثيل الذي يسوقه سيبويه يكون مرة غير مستعمل البتة كما في تعيرون، ويكون مستعملا إلا أنه غير مستعمل دالا على المسألة محل التمثيل كما في متابعة منك، وقربا منك تفسيرا للبيك وسعديك.

ثم ذكر بعد ذلك الغاية التي حملته على هذا التفسير بقوله: ((وإنما حملنا على تفسير لبيك وسعديك لنوضح به وجه نصبهما؛ لأنهما ليسا بمنزلة سقيا وحمدا وما أشبه هذا. ألا ترى أنك تقول للسائل عن تفسير سقيا وحمدا: إنما هو سقاك الله سقيا، وأحمد الله حمدا، وتقول: حمدا بدل من أحمد الله، وسقيا بدل من سقاك الله، ولا تقدر أن تقول: ألبك لبا، وأسعدك سعدا، ولا تقول: سعدا بدل من أسعد، ولا لبا بدل من ألب، فلما لم يكن ذاك التمس له شيء من غير لفظه))[19].

من كل ذلك نستنتج أن التوضيح غاية تدفع النحوي إلى التمثيل، ويأخذ التمثيل أشكالا متعددة، فيكون بما استعمل في اللسان العربي، وهو أكثر التمثيل، وقد يكون بما لم تنطق به العرب دالا على المسألة الممثل لها، وقد يكون مما لم تستعمله العرب البتة.

والتمثيل الذي لم تتكلم به العرب داخل في الافتراض النحوي، وقد أشار إلى ذلك عبد الوارث سعيد في حديثه عن تعقيدات النحويين بقوله: إن النحويين ((دأبوا على خلق مشاكل لا أصل لها، وافتراض أساليب وتراكيب لم ترد لها نظائر عن العرب، بل لا أمل أن ترد يوما على لسان متكلم بالعربية، ثم أخذوا يتجادلون حولها ويعللون، وما أكثر هذا الضرب في الكتب المطولة، فالكتاب لسيبويه حافل بتلك الأمثلة الافتراضية))[20].

ولست اتفق مع الدكتور عبد الوارث سعيد بأن سيبويه واحد من الذين دأبوا على خلق مشاكل بافتراضه لتراكيب لم ترد في اللسان العربي، ربما ينطبق قوله هذا على أصحاب مصنفات نحوية أخرى تالية لكتاب سيبويه. أما سيبويه فقد كان حاذقا في ذكره لتلك الأمثلة التي إنما ساقها لحاجة ضرورية تدفع إليها مهمته الأساسية في وضع قواعد نحوية توصف بالدقة والإحكام يُحافظ بها على أداء نطقي متزن؛ يؤيد ذلك قول إبراهيم أنيس في الأمثلة الافتراضية، فإنه يقول: ((ونراهم يقنعون في الكثير من الأحيان بتلك الأمثلة التي اصطنعوها هم اصطناعا، وافترضوها افتراضا، تأييدا لرأي يحرصون عليه، أوحكم يعتزون به))[21]. فسيبويه لم يذهب إلى أن تلك الأمثلة التي افترضها من كلام العرب، بدليل أنه يصرح بأنها مما لم تتكلم به العرب، أو نحو ذلك من العبارات التي تشير بوضوح لا تشوبه شائبة[22] أنها ليست من كلام العرب، فلم يفترضها ليجادل بها، أو ليرضي ذائقته اللغوية أو يساير مذهبه النحوي، إنما المحور الذي تدور حوله تلك التمثيلات هو سن قواعد نحوية محكمة تحفظ اللغة.

إن الناظر في كتاب سيبويه يجد نفسه أمام عالم لغوي متمكن من أدواته بصورة استطاع بها أن يخرج كتابا تعليميا نموذجيا، فإذا نظرنا إلى التمثيل الأداة الأهم في التوضيح والتقريب، نجد سيبويه يتعامل بدقة مع المسائل التي يمثل لها، فهو إنما يذكر بالنص (لم تتكلم به العرب)، أو (لم تستعمله العرب)، أو نحو ذلك كي لا يختلط المستعمل بغير المستعمل، ولا سيما وأن هدفا من أهداف الكتاب تعليمي، وهذا يعني أنه متاح للعربي العارف باللغة، ولغير العارف بها، وهو متاح كذلك لغير العربي.

بل نجده يشير إلى أنه غير مستعمل عند العرب دالا على المسألة التي يمثل لها، على الرغم من أنه مستعمل في غيره من الكلام مستساغ، وربما يردف هذا التمثيل بقوله: (وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع)، تنبيها إلى استعماله في غيره، يقول في (عدا، وخلا): ((وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار كما كان في (ليس) و(لا يكون)، وهو إضمارٌ قصته فيهما قصته في لا يكون وليس. وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ خلا زيدا، وأتاني القومُ عدا عمرا، كأنك قلت: جاوز بعضُهم زيدا. إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء، ولكني ذكرت جاوز لأمثل لك به، وإن كان لا يُستعمل في هذا الموضع))[23].

فللعرب في الاستثناء طرائق متعددة معروفة، وليس منها (جاوز بعضهم زيدا)، وإنما مثل به لبيان الضمير في (عدا، وخلا) إذا جاء الاسم بعدهما منصوبا.

وربما أشار إلى أن بعض العرب تتكلم بأداء لغوي معين لا يشترك معها الآخرون في ذلك الأداء، يقول في نزع الخافض:((وليست أستغفِرُ الله ذنباً وأمرتك الخيرَ أكثرَ في كلامهم جميعاً، وإنَّما يَتكلّم بها بعضهم))[24]، فالأصل أن تجر هذه الأسماء بحروف الإضافة، فنقول: استغر الله من ذنب، ولكن لما تركت انتصب الاسم، وتركُ التلفظ بالجار لغة بعض العرب.

وأشار في أحيان كثيرة إلى استعمالات لغوية ووصفها بأنها قليلة[25]، أو خبيثة[26]، أو ضعيفة[27]، وربما وصف استعمالا بعينه أنه ضعيف جدا[28]، أو قبيح ضعيف[29] لا يجوز إلا في موضع الاضطرار[30]. ومن الدقة في أحكامه النحوية أنه يميز بين الشعر وغيره، فيصف استعمالا ما بأنه ضعيف في الكلام، جائز في الشعر[31].

من هنا نلاحظ الدقة التي تعامل بها سيبويه في وضعه لكتابه الذي يعد المدونة النحوية الأولى التي وصلت إلينا، فكانت منهلا أمينا غرف منه النحويون بعده لتأليف مصنفاتهم النحوية والصرفية.

هل يعد اللحن والغلط مما لم تتكلم به العرب؟

تذكر المصادر اللغوية أن اللحن موجود في عصر الاحتجاج، وثمة روايات تشير إلى وقوعه[32]، واللحن بدأ بالإعراب، أي: بضبط أواخر الكلمات، يقول أبو الطيب اللغوي: ((واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب فأحوج إلى التعلم الإعراب))[33].

والسؤال الذي يبرز هنا هو، أيعد اللحن والغلط ضربا مما تكلمت به العرب، وكل ما في الأمر أنه خالف الأداء النطقي الشائع، أم هو خارج عن سمت العرب في نطقها فلا يعد من كلامها؟

لم يستعمل سيبويه اللحن والغلط في أحكامه النحوية إلا في مواضع معدودة، واستعملها بوصفها حكما نحويا على ما تكلمت به العرب، وليست مهمة البحث تسليط الضوء على اللحن أو الغلط، وإن كان – على وفق ما قر في أذهان النحويين– أنه ليس من كلام العرب الفصحاء؛ ذلك أنهم يخضعون الصواب والخطأ في استعمال اللغة لا لمقياس اجتماعي بل لمجموعة من القواعد يفرضونها عليها فرضا، ويجعلون ((كل ما لا تنطبق عليه هذه القواعد إما شاذا أو خطأ ينبغي ألا يدخل في دائرة الاستعمال العام، ولو كان أشيع على الألسنة))[34].

ومن ذلك ما ذكره سيبويه من أن بعض العرب يقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وعده غلطا؛ لأن الاسم (أجمعون)، و(زيد) تابعان لاسم (إن) بالرفع قبل استكمال الخبر، يقول:((إن ناسا من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان))[35]، فهذا النوع وإن كان غلطا على وفق مقتضيات القاعدة القارة في ذهنه، إلا أنه مما نطقت به العرب.

فالطريقة أن يسمع النحوي من أحد العرب استعمالا ما، أو ينقل له أن أحدا قد استعمله، فيحكم عليه بأنه لحن[36]، أو أنه غلط، ولكننا ألفينا موضعا خالف فيه سيبويه هذه الطريقة، ليفترض فيه مثالا، ثم يحكم عليه بأنه لحن؛ لذلك عقدت للحن مبحثا في هذه الدراسة، قال في المضاف التابع للمنادى العلم المبني على الضم أنه لا يجوز فيه الرفع؛ ((لأن المنادى إذا وُصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا لقلت: يا أخونا، تريد أن تجعله في موضع المفرد؛ وهذا لحنٌ))[37]، فهذا لم يرد على لسان عربي، إنما هو محض افتراض، وهو مما لم تتكلم به العرب[38].

العبارات الدالة على ما لم تتكلم به العرب[39] في الكتاب:

تعددت العبارات المستعملة للتمثيل على ما لم تتكلم به العرب عند سيبويه، فلم يلتزم عبارة واحدة تشير إلى هذا المعنى، ولم تكن كذلك بالوضوح الدلالي نفسه، فمنها ما لا يحتمل سوى الدلالة على هذا النوع من التمثيل، ومن العبارات ما كان لها مساحة واسعة في الاستعمال بحيث جاءت لكي تشير إلى التمثيل أحيانا، وإلى أحكام نحوية أخرى لا علاقة لها بالتمثيل أحيانا أخرى.

ويرجع سبب تعدد استعمال العبارات في الأحكام النحوية عند سيبويه إلى عدم توافر مصطلحات قارة في النحو آنذاك، بحيث يُعطى لكل ظاهرة حكم نحوي خاص بها، وكان نتيجة لذلك أن يجتهد سيبويه في إطلاقه للعبارات على وفق ما تمليه ثقافته النحوية في المسائل التي يعالجها؛ فالذي بدا لي أن الأحكام النحوية في الكتاب كانت خاضعة بصورة كبيرة إلى مزاج سيبويه النحوي. على خلاف النحويين الخالفين له فإنهم ألفوا في النحو وقد استوت المصطلحات على سوقها، وأخذ اللاحق يحاكي ما استعمله السابق.

وفي تمثيلات سيبويه يمكن أن نلحظ عبارات ذكرها في بداية كتابه عند حديثه عن الكلام، فقد ذكر أن الكلام أقسام ((فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً.

وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمس.

وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر " ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسٍ))[40].

أخذ بنظر الاعتبار في تقسيمه للكلام جانبي اللفظ والمعنى، إلا أنه لم يستعمل مفهوما دالا على صحة اللفظ، وآخر دالا على صحة المعنى، بل عبر عنهما جميعا بالمستقيم، واستعمل الحسن لما صح معناه، والكذب لما لم يصح معناه.

فالمستقيم الحسن ما وافق العرب في أدائها النطقي، وصح معناه كذلك، ومثل له بـــ(أتيتك أمس، وسآتيك غدا)، وكلاهما صحيح من حيث اللفظ والمعنى، وهما مما تكلمت به العرب.

والمحال عبارة أطلقها سيبويه على ما يوجب اجتماع المتضادات[41]، يدلنا على ذلك قوله:(أما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره)، وتمثيله له بـــ(أتيتك غدا، وسآتيك أمس)؛ وبيان هذا النوع من أقسام الكلام يفضي في بعض الأحيان إلى التمثيل بما لم تتكلم به العرب، فليس من كلامهم أن يجتمع الفعل الماضي مع الظرف (غدا) الدال على المستقبل، وليس من كلامهم اجتماع الفعل المضارع وأداة تمحضه للمستقبل مع الظرف (أمس) الدال على الماضي؛ لأن ذلك من المحال.

وأما المستقيم الكذب فما جاء على سمت العرب في كلامها، ولكنه ليس صحيحا من حيث المعنى، ومثل له بـــ(حملت الجبلَ، وشربت ماء البحر) على غير المجاز، فالملاحظ أن فيه صحة في اللفظ، وفسادا في المعنى. فالمستقيم في هذا الموضع ما صح لفظه، فالاستقامة خاصة باللفظ من دون المعنى؛ لأن المعنى غير سليم. وهذا ما ذهب إليه السيرافي في شرحه للكتاب، إذ يقول:((عنى بالمستقيم اللفظ والإعراب، أن يكون جائزا في كلام العرب))[42].

ولكن نظرة سريعة إلى النوع الثالث نجده قد استعمل المستقيم دالا على ما صح معناه. فالمستقيم القبيح ما كان صحيحا معنى وفاسدا لفظا، ومثل له بـــ(قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك)، وهذا الضرب لم تتكلم به العرب؛ لأنه مخالف لما جرت عليه عادة العرب في استعمال الأدوات على وفق ما تقتضيه وظيفة كل أداة، ومكانها في التركيب، فـــ(قد، وكي) يسبقان الفعل، وليس من كلامهم أن يأتي بين كل منهما وبين الفعل اسم، فهذا وإن كان معناه مستقيما إلا أنه فقد التضام النحوي المعروف في اللسان العربي.

وهنا نجده قد أطلق على ما خالف الأداء اللغوي اللفظي عند العرب بالقبيح، ولهذا التعبير معان شتى عند سيبويه سنشير إليها في موضعها.

وأما المحال الكذب فما كان بعيدا عن التركيب اللغوي الصحيح، وكان معناه فاسدا؛ فليس فيه صحة في اللفظ ولا سلامة في المعنى، ومثل له بـــ(سوف أشرب ماء البحر أمس)، فمن حيث اللفظ لا يجتمع المستقبل المتمثل بـــ(سوف أشرب)، مع الماضي المتمثل بـــ(أمس)، فهو ليس مما تكلمت به العرب. وهو غير مستقيم معنى؛ لأن شرب ماء البحر مستحيل[43].

وفيما يأتي تفصيل بما استعمله سيبويه دالا على ما لم تتكلم به العرب:

أولا: أنه (لم تتكلم به العرب): وردت هذه العبارة كثيرا في كتاب سيبويه، وتشير بصراحة لا لبس فيها إلى أن هذا التمثيل لم تتكلم به العرب، وهي عبارة تمثيلية تقعيدية.

من مسائل هذا الباب قول سيبويه: ((وإذا نصبتَ: زيداً لقيتُ أخاه، فكأنّه قال: لابست زيدا لَقِيتُ أخاه. وهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّم به))[44].

فالصناعة النحوية تقتضي البحث عن عامل نصب الاسم (زيدا)، ولما لم يكن ثمة عامل ظاهر، ولم يستقم تمثيله بمثل الفعل المذكور (لقيت)؛ لأنه ليس واقعا على ضميره[45]، افترض سيبويه فعلا لبيان ناصبه، والفعل المفترض (لابست) خارج المنظومة اللغوية المنطوقة؛ لذلك فهو تمثيل لا يتكلم به.

ثم قال:((والرفع في هذا أحسن وأجود))[46]، يعني الرفع في (زيد لقيت أخاه) أحسن وأجود، وإن كان النصب عربي جيد؛ لأن الرفع لا يفتقر إلى التمثيل[47]، والنصب يفتقر إليه.

ومنه قوله:((وإنما ذهبت النون في: لا مُسلمَيْ لك، على هذا المثال، جعلوه بمنزلة ما لو حُذفت بعده اللام كان مضافاً إلى اسم وكان في معناه إذا ثبتت بعده اللام، وذلك قولك: لا أباك؛ فكأنهم لو لم يجيئوا باللام قالوا: لا مُسلمَيْك، فعلى هذا الوجه حذفوا النون في: لا مُسلمَي لك، وذا تمثيلٌ وإن لم يُتكلم بلا مسلميك))[48].

تحذف نونا التثنية والجمع للإضافة[49]، وليس من المواضع التي تحذف فيها النون أن يأتي بعد الاسم جار ومجرور، إلا أن العرب حذفوا النون في نحو: (لا مسلمي لك)، وهو ليس مضافا؛ ولما خرج الحذف في هذا الموضع عن المألوف احتاج إلى بيان علته؛ فقال سيبويه: إن النون حذفت للإضافة كذلك، فكأن العرب لم يجيئوا باللام، ثم مثل له بقوله: (لا مسلميك)، وهو ليس مما تقوله العرب؛ فسيبويه يفترض استعمالا خارجا عن المنظومة اللغوية ليستحضر علة تطرد بها حذف نوني التثنية والجمع.

وقد ذهب السيرافي إلى أن الأصل عند سيبويه (لا مسلميك)، ثم أدخلت اللام بين المضاف والمضاف إليه توكيدا؛ لأن الإضافة بمعنى اللام[50]، ولم يستدعي إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه إرجاع النون المحذوفة للإضافة.

ولست اتفق مع السيرافي في أن الأصل عند سيبويه (لا مسلميك)، وجيء باللام توكيدا؛ إذ لو كان كما قال لكان (لا مسلميك) مستعملا على أصله قبل إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه، ولجاز الرجوع

إلى الأصل، وقد صرح سيبويه بأنه غير مستعمل، فهو إنما مثل به ليبين سبب حذف النون في هذا الموضع، ولتطرد قاعدة حذفها، هذا إذا كان السيرافي لا يقصد به أصلا مفترضا يفسر به حذف النون من هذا التركيب؛ أما إذا كان يقصد به أصلا مفترضا فهو في مثل هذه الحالة يتفق مع سيبويه؛ لأن الافتراض خارج عن دائرة الاستعمال اللغوي.

ومنه قوله: ((وقد زعم ناسٌ أن (هو) ها هنا صفة، فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها ها هنا صفة للمظهر. ولو كان ذلك كذلك لجاز مررتُ بعبد الله هو نفسه، فـ(هو) ها هنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم))[51].

يقع ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبر ليشي بأن الاسم الثاني خبر وليس صفة[52]، من ذلك قولنا: زيد هو العاقل، وقوله تعالى: ((وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ))(سبأ، الآية: 6)، ويذهب سيبويه إلى أن ثمة من زعم أن ضمير الفصل في هذا الموضع صفة، يريد توكيدا، وهو مردود؛ لأن العرب لم تؤكد المظهر بالمضمر، فليس من كلامهم: مررت بعبد الله هو نفسه.

يقول الرماني: ((ولا يجوز أن يكون تأكيداً في هذا الموضعِ، لأن الظاهر لا يؤكد بالمضمر؛ لمخالفةِ المضمرِ له في دلالته على المتكلمِ من المخاطبِ والغائبِ، ولأنه لو كان تأكيداً؛ للزم عليه فسادٌ كثيرٌ في القياس، وما لا تكلم به العربُ، فكان يجوز: مررتُ بعبدِ الله هو نفسه، وإن كان زيدٌ لهُو الظريفَ، وإنْ كنا لنحن الصالحين، وهذا كله خطأٌ، لا تكلمُ به العربُ على هذا الوجه، ولا يجوزُ في القياسِ لما بينا)) [53].

فليس لضمير الفصل محل إعرابي، خلافا لبعض النحويين الدين يجعلونه توكيدا، فالباعث على التمثيل بما لم تتكلم به العرب في هذه المسألة هو البرهان على أن ضمير الفصل ليس له محل من الإعراب، ومن ذهب إلى أنه توكيد في هذا الموضع فقوله فاسد، لأن العرب لم تستعمله توكيدا، فليس من كلامهم: (مررت بعبد الله هو نفسه).

ثانيا: أنه (لم تستعمله العرب): وهي عبارة قريبة جدا من العبارة السابقة: (لم تتكلم به العرب)، فهي عبارة صريحة استعملها سيبويه في تمثيلاته الخارجة عن الأداء اللغوي عند العرب، من ذلك ما ذكره في اقتصار الأسلوب المستعمل في الدعاء على المسموع، وعدم تجويزه القياس عليه، يقول: ((فإنما تجريها كما أجرت العرب، وتضعها في المواضع التي وُضعن فيها، ولا تُدْخِلَنَّ فيها ما لم يُدخِلوا من الحروف. ألا أترى أنَّك لو قلت: طَعاماً لك وشَراباً لك ومالاً لك، تريد معنى سَقْياً، أو معنى المرفوعِ الذى فيه معنى الدعاءِ لم يجز، لأنَّه لم يُستعمَل هذا الكلامُ كما استُعمل ما قبله. فهذا يدلك ويبصرك أنه ينبغي لك أن تجري هذا الحروفَ كما أجرتِ العربُ وأَنْ تَعْنِيَ ما عَنَوْا " بها))[54].

فثمة مجموعة من المصادر استعملتها العرب دالة على الدعاء، كسقيا ورعيا، وليس لنا أن نستعمل المصادر الأخرى دالة على الدعاء، إنما نقصر على المسموع، فليس من كلامهم: طعاما لك، وشرابا لك، ومالا لك، دالة على الدعاء، فكل ذلك ليس من كلام العرب في هذا الأسلوب.

ومنه قوله: ((وزعم الخليل رحمه الله، حيث مثّلَ نَصْبَ وحدَه وخمستَهم، أنّه كقولك: أَفردتهم إفراداً. فهذا تمثيل، ولكنه لم يُستعمل في الكلام))[55].

الأصل في الحال أن يكون نكرة مشتقا[56]، وربما يخرج عن هذا الأصل، ومنه (وحده)، في نحو قولنا: جاء القوم وحدهم. وهذا الخروج عن الأصل اقتضى التمثيل لبيان وجه نصب هذا الاسم على الحالية، فمثل له سيبويه بقوله: (أفردتهم إفرادا)، فإذا قلت: مررتُ بالقوم وحدهم، فكأنك قلت: مررت به أفردتهم إفرادا، هذا في التمثيل الموضح، إلا أنه لا يستعمل في الكلام.

يقول المبرد: ((وَذلِكَ قَوْلك: مَرَرْت بزيد وَحده، ومررت بأخويك وَحدهمَا، ومررت بالقوم خمستهم، ومررت بهم ثَلَاثَتهمْ، وَأَتَاهُ الْقَوْم قضهم بقضيضهم أما قَوْلك: مَرَرْت بزيد وَحده فتأويله: أوحدته بمرورى إيحادا؛ كَقَوْلِك: أفردته بمرورى إفرادا وقولك: (وَحده) في معنى الْمصدر))[57].

فكأنما (وحده) مصدر منصوب بفعل محذوف تقديره (أوحدته)، والجملة (أوحدته إيحادا)، أو (أفردته إفرادا) برمتها حال، فلما استغني عن الفعل انتصب الاسم (وحده) على الحال.

ومنه ما ذكره في بيان وجه نصب الاسم بعد (عدا، وخلا)، يقول: ((وأما (عدا، وخلا) فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار كما كان في (ليس)، (ولا يكون) [58]، وهو إضمار قصته فيهما قصته في (لا يكون، وليس)، وذلك قولك: ما أتاني أحد خلا زيدا، وأتاني القوم عدا عمرا، كأنك قلت: جاوز بعضهم زيدا. إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء، ولكني ذكرت جاوز لأمثل لك به، وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع))[59].

فلم تستعمل العرب الفعل (جاوز) دالا على الاستثناء على الرغم من استعماله في غيره، ولكنه أراد أن يوضح ماهية (عدا، وخلا)، وأن فيهما مضمرا، ويبين كذلك وجه النصب في الاسم بعدهما؛ فمثل لهما بـــ(جاوز) ليشير إلى أنهما فعلان، والفاعل مضمر فيهما، والاسم المنصوب بعدهما مفعول به كالذي بعد (جاوز).

والذي دفع سيبويه أن يستدل على فعلية (عدا، وخلا)، هو أن هاتين الكلمتين خلو مما يدل على فعليتهما، فالفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان[60]، وليس للزمن وجود فيهما: يقول ابن الحاجب (ت 646هـــ): ((ألا ترى أن قولك: عدا زيدا، وخلا زيدا، في استعمالهما فعلين، مثلهما في المعنى الأصلي في استعمالهما حرفين في قولك: خلا زيدٍ، وعدا زيدٍ، وكذلك حاشا))[61].

فليس ثمة دليل على فعليتها سوى ما يكون عليه الاسم بعدها من نصب، وليس ثمة دليل على حرفيتها سوى ما يكون عليه الاسم بعدها من جر، فالفعلية والحرفية من خارجها وليس من أنفسها.

وقد علل السيرافي عدم استعمال الفعل (جاوز) في الاستثناء بقوله: ((إن قيل: لمَ لم يستثن بـــ(جاوز) كما استثني بـــ(عدا، وخلا)، و(جاوز) أبين وأجلى في المعنى، وإليه رد سيبويه (خلا وعدا) لما مثلهما؟ فالجواب أن اللفظين قد يجتمعان في معنى يختص أحدهما بموضع لا يشاركه فيه الآخر كالعُمر، والعَمر في البقاء، ثم يخلص المفتوح باليمين))[62].

ثالثا: أنه (لم يكن كلاما):

يستعملها سيبويه بعد استرساله في ذكر ما يجوز في استعمال معين، ثم يردفه بذكر ما لا يجوز مستدلا على عدم جوازه بسوق مثال لم تتكلم به العرب، وربما يُسبِق المثال المذكور بقوله: (ألا ترى)؛ ينبه به القارئ إلى المثال الخارج عن الاستعمال في اللسان العربي، ويلفت نظره إليه.

من ذلك قوله في التفريق بين الفعل المضارع والاسم: ((ويُبينُ لك أنها–أي الأفعال المضارعة– ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنك لو قلت: إنَّ يضربَ يأتينا، وأشباه ذلك لم يكن كلاما))[63].

فإنه ذكر أن الفعل المضارع يشابه اسم الفاعل من وجوه[64]، إلا أنه ليس باسم، مستدلا على ذلك بعدم جواز وقوعه موقع الاسم، فحرف النصب (إن) خاص بالدخول على الأسماء، وليس من كلام العرب دخوله على الفعل المضارع وإن شابه اسم الفاعل، فالمثال المذكور: إن يضربَ يأتينا، ليس من كلام العرب؛ لأنه عديم الفائدة. وهو يريد الفعل المضارع الدال على الحدث المقترن بزمن، فإن سميت شخصا

بـــ(يضرب)، فلا مانع البتة من وقوعه بعد الأدوات المختصة بالأسماء، وسيكون كلاما؛ لأنه سيخرج عن الفعلية إلى الأسمية، وتتحصل الفائدة.

ومنه قوله: ((وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعضُ العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله، فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشا). فإذا قلت: ما خلا، فليس فيه إلا النصب، لأن (ما) اسمٌ ولا تكون صلتُها إلا الفعل هاهنا، وهي (ما) التي في قولك: أفعلت ما فعلتَ. ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدا، لم يكن كلاما))[65].

من أدوات الاستثناء التي تعمل عملين مختلفين من دون أدنى اختلاف في المعنى (خلا، وحاشا، وعدا)، ذكر ذلك سيبويه في (خلا)، وعَرَف فعلية (عدا) من دون أن يذكر شيئا عن حرفيتها[66]. وذهب إلى أن (حاشا) حرف يجر ما بعده، وفيه معنى الاستثناء، ولم يَعرِف فعليتها؛ لذلك أخرج قوله في المثال: أتوني ما حاشا زيدا، من كلام العرب؛ لأن (ما) المصدرية لا تدخل إلا على الفعل لتصير معه مصدرا[67]، ولم يرد عن العرب أنهم استعملوا (حاشا) فعلا.

هذا مذهب سيبويه في (حاشا)، ووفقا لمذهبه فإن العرب لم تتكلم بها ناصبة الاسم بعدها، سواء أمسبوقة بـــ(ما) كانت، أم غير مسبوقة بها. وقد حكى غير سيبويه فعليتها[68]، وثمة شعر يستشهد به على ذلك[69]، وإذا صح فإن ما عده سيبويه ليس من كلام العرب يُصبح من كلامها.

رابعا: أنه (محال): عرف سيبويه المحال بقوله: ((وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره))[70]، ومثل له أول ما مثل بقوله: ((آتيك غدا، وسآتيك أمس))[71]. وبتتبع استعماله للمحال يتضح أنه يخص المعنى؛ فمتى ما أحيل الكلام عن وجهه المستقيم الذي يفهم به المعنى فهو المحال، يقول السيرافي: ((ومعنى المحال أنه أحيل عن وجهه المستقيم، الذي به يفهم المعنى إذا تكلّم به. وزعم قوم أن المحال إنما هو اجتماع المتضادّات، كالقيام والقعود، والبياض والسواد، وما أشبه ذلك؛ قالوا: لأن المحال هو ما لا يصحّ وجوده، والكلام الفاسد الذي ذكرتموه من قول القائل: " أتيتك غدا "، " وسآتيك أمس " كلام موجود، على ما فيه من الفساد والخلل، والمحال لا يوجد.

والذي نقول في هذا، وبالله التوفيق: إنّ المحال هو الكلام الذي يوجب اجتماع المتضادات، وقولنا إن القعود والقيام اجتماعهما محال، إنما نريد به الكلام الذي يوجب اجتماعهما محال، قد أحيل عن وجهه، ألا ترى أنك تقول لمن تكلّم به: قد أحلت في كلامك، فالكلام هو المحال، كما أن الكلام هو الكذب))[72].

والمحال في المعنى ربما ينسحب على اللفظ فيصير اللفظ مما لم تتكلم به العرب، فليس من كلامهم (أتيتك غدا)؛ لأنه ليس من كلامهم أن يجتمع الماضي مع المستقبل، وإنما قال السيرافي أنه موجود فأراد على مستوى إمكان النطق به؛ لذلك ردفه بقوله: كلام موجود على ما فيه من الفساد والخلل. أما المحال فمحال وجوده على كل حال كاجتماع النقيضين.

ومن التمثيل الذي وصفه بأنه محال ما ذكره سيبويه في استعمال أداة الاستدراك (لكن)، إذ يقول: ((فإن قلت: مررت برجل صالح لكن طالح، فهو محال؛ لأن (لكن) لا يتدارك بها بعد إيجاب، ولكنها يثبت بها بعد النفي))[73]، لم تستعمل العرب (لكن) في الإيجاب؛ وعلة ذلك أنه يؤدي إلى اجتماع النقيضين، فقولنا: ما مررت برجل صالح لكن طالح، يعني أنك نفيت ما قبل (لكن)، وأثبت ما بعدها، فإذا قلت: مررت برجل صالح لكن طالح، يعني أنك أثبت أول الأمر صلاحه، ثم جئت بعدُ لتثبت أنه طالح؛ وهو محال أن يكون صالحا طالحا في آن، وإنما مثل به لبيان ما يكون جائزا في هذا الكلام، وما لا يكون.

ومنه ما ذكره في انتصاب الاسم بعد واو المعية في نحو قولنا: ما صنعت وأخاك، يقول: ((كأنّك قلت ... ما صنعتَ أخاك، وهذا مُحالٌ، ولكنْ أردتُ أن أمثّلَ لك))[74].

أراد أن يبين عامل النصب في الاسم الواقع بعد واو المعية، وأن الواو لم تؤثر في عمل الفعل؛ فالمفعول معه منصوب بالفعل المذكور بواسطة الواو، التي خلع عنها معنى العطف وتمحضت لمعنى المصاحبة والجمع؛ لأنها وضعت موضع (مع)[75]، ((وإنما وضعوا الواو موضع (مع)...لكونه أخصر لفظا))[76].

وقد أشار إلى هذا المعنى في موضع سابق في (باب ما يَظْهَرُ فيه الفعلُ ويَنتصب فيه الاسمُ): يقول: ((وذلك قولك: ما صَنَعْتَ وأَباك، ولو تُركت النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضِعَها، إنَّما أردتَ: ما صنعتَ مع أَبيك، ولو تُركت الناقةُ مع فصيلِها. فالفصيلُ مفعولٌ معه، والأَبُ كذلك، والواوُ لم تغيِّر المعنى، ولكنَّها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها))[77].

فليس من كلام العرب (ما صنعت أخاك)، إنما أراد أن يزيد الأمر وضوحا في بيان الناصب للاسم بعد الواو، وأن الواو لم تؤثر شيئا، على الرغم من دخولها على الاسم مباشرة، وأن الفعل هو الناصب على الرغم من وقوع الواو حاجزا بينه وبين معموله، وأنه محال أن تحذف الواو ليصل الفعل مباشرة إلى الاسم[78].

وربما يكون التركيب عربيا صحيحا، ولكنه يحمل معنى محالا، من ذلك قوله: ((واعلم أنه محال أن تقول: عبد الله نعم الرجل، والرجل غير عبد الله، كما أنه محال أن تقول: عبد الله هو فيها، وهو غيره))[79]، فالتركيب عربي صحيح إلا أنه إذا كان على المعنى المذكور كان محالا؛ فليس يستقيم في قولنا: عبد الله نعم الرجل، أن الرجل غير عبد الله؛ لأن الرجل في هذا الأسلوب جنسا عاما يدخل فيه عبد الله، وهو بهذا المعنى أسلوب عربي معروف.

خامسا: أنه (قبيح): ورد مفهوم القبح بتصاريف متعددة بكثرة في الكتاب[80]، ويعد واحدا من مفاهيم التقويم النحوي التي استخدمها للحكم على الاستعمالات اللغوية عند العرب، والملاحظ أن سيبويه لم يستعمل القبح دالا على حكم نحوي واحد، آخذا بنظر الاعتبار المعنى اللغوي له[81].

فتجده يستعمل القبح دالا على استعمال لغوي مسموع، ولكنه على غير ما جرت العادة في استعماله، أو أنه ضرورة شعرية، أو أنه قليل أو شاذ، أو نحو ذلك.

فنجد عنده بابا بعنوان ((هذا ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة، وذلك قولك هذا راقود خلا...وإنما فررت إلى النصب في هدا الباب كما فررت إلى الرفع في قولك: بصحيفة طين خاتمها؛ لأن الطين اسم وليس مما يوصف به...ومن قال: مررت بصحيفة طين خاتمها، قال: هدا راقود خلٌ، وهذا قبيح أجري على غير وجهه))[82].

فقوله: هذا قبيح أجري على غير وجهه، أراد أنه مستعمل عند العرب؛ ولكنه خرج عن المألوف الكثير.

ومنه قوله: ((وأما قولك: مررت برجل سواءٍ والعدمُ، فهو قبيح حتى تقول: هو والعدم...فإن تكلمت به على قبحه رفعتَ العدم))[83].

إن استعمال سيبويه للقبيح دالا على ما لم تتكلم به العرب قد أخذ شكلين:

1- أنه يفترض استعمالا معينا ثم يحكم عليه بأنه قبيح: ويعد افتراضه جزءا من عملية لسانية تقعيدية قائمة على وعي بخصائص اللغة وأبعادها، فهو إنما يذكر عبارة مفترضة، ثم يصفها بالقبح وعيا منه بإمكان دخول هذا التركيب في حيز الاستعمال، فيدفع إمكان ذلك بهذا الافتراض، من ذلك قوله: ((لو قلت: كانت زيدا الحمى تأخذ، أو تأخذ الحمى، لم يجز، وكان قبيحا))[84].

فهو يرى أن القبح في هذا الاستعمال المفترض سببه الفصل بين العامل (كان)، وبين معموله (الحمى) بأجنبي[85]، وفي ذلك مخالفة لنظام التضام في التركيب اللغوي.

ومن ذلك أن سيبويه وصف جملة: ((كي عبد الله يقولَ)) بالقبح[86]، وهي جملة لا أصل لها في الاستعمال اللغوي؛ لأن (كي) تدخل على الأفعال، والأصل: كي يقولَ عبد الله، وما ذكره فيه مخالفة لترتيب الكلمات في الجملة العربية.

2- أنه يحكم على أقيسة النحويين بالقبح: يعد القياس الأصل الثاني الذي اعتمده النحويون في سن قواعدهم، ومن ظواهر القياس أنك تجدهم يقيسون على ما تكلمت به ما لم تتكلم به، وهو جزء من الرياضة العقلية، وربما يكون نوعا من الترف العلمي، يقول ابن السراج: ((وقد يجوز أن يأتي مبتدأ بعد مبتدأ بعد مبتدأ، وأخبار كثيرة بعد مبتدأ، وهذه المبتدآت إذا كثروها فإنما هي شيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون، ولا أعرف له في كلام العرب نظيرا، فمن ذلك قولهم: (زيد هند العمران منطلقان إليهما من أجله)))[87]، وورد هذا النوع من القياس لأغراض التحليل النحوي؛ ولكنه في نهاية المطاف ليس مما استعمل في اللسان العربي، من ذلك قول سيبويه: ((اعلم أن المفعول الثاني قد تكون علامته إذا أُضمِرَ في هذا الباب العلامة التي لا تقع إيا موقعها، وقد تكون علامتُه إذا أُضمِرَ إيا.

فأما علامة الثاني التي لا تقع إيا موقعها فقولك: أعطانيه وأعطانيك، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه. فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكَني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح...لا تكلّمُ به العرب، ولكن النحويين قاسوه))[88].

سادسا: أنه (لم يجز، أو لا يجوز، أو غير جائز): استعمله سيبويه في أحكامه النحوية دالا على مسائل كثيرة؛ من ذلك أنه يذكره مع تمثيله بما لم تستعمله العرب، ومنه قوله: ((ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لم زيدٌ يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بشيء ... ولا يجوز ذلك في التي تعمل في الأفعال فتنصب، كراهة أن تشبَّه بما يعمل في الأسماء... وذلك أنك لو قلت: جئتك كي بك يؤخذ زيدٌ لم يجز))[89].

ثمة أدوات مختصة بالأفعال فلا تباشر غير الفعل، فأدوات الجزم كـــ(لم، ولما، ولا الناهية)، تدخل على الفعل فتعمل فيه الجزم، وليس من كلام العرب أن يفصل بينها وبين الفعل بشيء؛ فليس من كلامهم (لم زيدٌ يأتِك)، وكذا الحال في النصب، فليس من كلامهم (جئتك كي بك يؤخذ زيد)، بأن تفصل بين الناصب ومعموله بشبه الجملة، كل ذلك ونحوه ليس من كلام العرب، وإنما ذكره ليبين ما يجوز وما لا يجوز.

ومنه قوله: ((ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول: يا العربَ، وإنما دخل في هذا الباب من حروف النداء أيٌّ وحدَها، فجرى مجراه في النداء))[90].

يتوصل بـــ(أي) لنداء ما فيه (أل)، نقول: يا أيها المؤمنون، فليس في كلام العرب أن تباشر (يا) النداء الاسم المعرف بالألف واللام بعدها، فلا يقولون: يا العرب، وهو ما مثل به سيبويه مثالا على ما لا يجوز في اللسان العربي.

وإنما مثل به ليبين أن المنادى في الحقيقة هو الاسم الواقع بعد (أي)، وجيء بهذه الأداة ليتوصل بها إلى الاسم المنادى، وهذا لا يمنع إعرابها اسم منادى، وما بعدها بدل منها.

ومن ذلك قوله: ((ولا يقع أنا في موضع التاء التي في فعلْتُ، لا يجوز أن تقول فعل أنا، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا. ولا يقع نحنُ في موضع (نا) التي في فعلْنا، لا تقول: فعلَ نحن))[91].

فالمستعمل للفاعل المتكلم أو المخاطب ضمير متصل، فليست ثمة حاجة إلى الاسم الظاهر، وليست ثمة حاجة إلى الضمير المنفصل، فكان اللجوء إلى المتصل أولى؛ لأنه أخصر وأوجز. وامتنع الإتيان بالضمير المنفصل، فليس من كلام العرب أن تقول: ذهب أنا، أو أنت، أو نحن، فهذا المثال الذي ذكره سيبويه لم تتكلم به العرب، وإنما ذكره لتوضيح ما لا يجوز في الكلام.

سابعا: أنه (غير مستقيم): يقول الشنتمري في بيان المستقيم: ((المستقيم من طريق النحو هو ما كان على القصد سالما من اللحن، فإذا قلت: (قد زيدا رأيت)؛ فهو سالم من اللحن، من هذه الجهة، وهو مع ذلك موضوع في غير موضعه، فهو قبيح من هذه الجهة))[92]، وهو يشير إلى أن المستقيم ذاك التركيب الدال على معنى مقصود، وهو المراد بقوله: (ما كان على القصد سالما من اللحن)، فهو مستقيم وإن فقدت الكلمات مواضعها المناسبة على وفق مقتضيات التركيب العربي السليم؛ ففيه فساد للنظام بالتقديم والتأخير؛ لذلك خرج عما تكلمت به العرب.

أما سيبويه فربما نعت حكما نحويا غير جائز بأنه غير مستقيم[93]، وربما حكم على تأويل مفترض على مسألة بعينها بأنه تأويل غير مستقيم، يعقبه بتأويل آخر يبين به المستقيم[94].

ومما مثل به تمثيلا ليس من كلام العرب ووصفه بأنه غير مستقيم قوله في باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة، يقول: ((ولا تستطيع أن تُفرد شيئا من هذه الأسماء الأُخَر، لو قلت: هذا رجلٌ خيرٌ، وهذا رجلٌ أفضلُ، وهذا رجلٌ أبٌ، لم يستقم ولم يكن حسنا، وكذلك أيٌّ، لا تقول: هذا رجلٌ أيٌّ))[95].

فهو يشير إلى أنه لا يستقيم في كلام العرب أن تأتي بواحدة من هذه الأسماء (خير، أفضل، وأب، وأي) مفردة، أي: من دون أن تتعلق بشيء بعدها يتمم معناها؛ فلابد من ذكر ما تتعلق به، كقولنا: هذا رجل خير منك، وأفضل منك، وهذا رجل أب لك، وأيما رجل[96]. فإذا أُفردت خرجت عن سمت العرب في نطقها؛ لفقدانها ما تعلقت به من كلام يرفع الإبهام، ويتضح به الكلام .

ثامنا: أنه (خطأ لا تقوله العرب): أطلق سيبويه الخطأ –غالبا– كحكم نحوي على الآراء النحوية التي ذهب إليها نحويون في مسائل بعينها، أو تفسير لآراء بعض النحويين[97]، وقد ينعت ما جاز في الشعر اضطرارا أنه خطأ في سعة الكلام[98].

وربما مثل لما لم يتكلم به العرب ونعته بأنه خطأ، من ذلك قوله في (باب لا تجوز فيه التثنية والجمع): ((وإنَّما امتنعوا أن يثنوا عشرين حين لم يجيزوا عشرونان، واستغنوا عنها بأربعين. ولو قلت ذا لقلت: مائتانان، وألفانان، واثنانان، وهذا لا يكون وهو خطأ لا تقوله العرب))[99].

استغنى العرب عن تثنية العشرين بالأربعين؛ لذلك فليس من كلامهم: (عشرونان) تثنية عشرين؛ وقد مثل به سيبويه ليبين أنه خطأ لم تقله العرب، ولو قالته لقالت: مائتانان، وألفانان، واثنانان، وكل ذلك لم تتكلم به.

تاسعا: أنه لحن: اللحن كما هو معروف الخروج عن الفصيح من كلام العرب، وهو على وفق هذا التوصيف مما تكلمت به العرب، وقد مثل سيبويه تمثيلا ليس من كلام العرب ثم وصفه بأنه لحن، يقول: ((قلت: أفرأيت قول العرب كلهم:

أزيدُ أَخا ورقاءَ إن كنتَ ثائراً فقد عرضَتْ أحناءُ حقٍ فخاصمِ

لأي شيء لم يجز فيه الرفعُ كما جاز في الطويل؟-يريد عبارة: يا زيدُ الطويلُ، المذكورة سابقا- قال: لأن المنادى إذا وُصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا لقلت: يا أخونا، تريد أن تجعله في موضع المفرد؛ وهذا لحنٌ. فالمضاف إذا وُصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته، لأنه هنا وصفٌ لمنادى في موضع نصبٍ، كما انتصب حيث كان منادى لأنه في موضع نصب، ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله.

وقال الخليل رحمه الله: كأنهم لما أضافوا ردوه إلى الأصل))[100].

أولست تراه قال: (أفرأيت قول العرب كلهم)؟ وهذا يعني أنه افترض استعمالا معينا لم يكن أحد من العرب نطق به، ثم وصفه بأنه لحن، فهو ليس أداء لغويا لعربي ما سمعه منه، ثم حكم عليه بأنه لحن، ولو كان كذلك لعُد مما تكلمت به العرب[101].

ولم نعدم في الكتاب مسائل مثل لها سيبويه بما لم تتكلم به العرب وتركها من دون أن يسجل لها عبارة خاصة بها، ندكر منها ما أورده عن ((قول العرب: كليهما وتمرا...كأنه قال: أعطني كليهما وتمرا... ومن العرب من يقول: كلاهما وتمرا. كأنه قال: كلاهما لي ثابتان، وزدني تمرا))[102]، فإنه يحتكم إلى أصل مفترض لم تتكلم به العرب ليبين علة الرفع والنصب في المثل المشهور[103].

الخاتمة:

لقد أسس سيبويه لنتاج معرفي لغوي ثر، وليس التمثيل بما لم تتكلم به العرب إلا واحدا من وسائله العبقرية وطرائقه المبتكرة التي اعتمدها في وضع أساس متين يحفظ اللغة العربية الفصحى وإن عَدمَ الناطقون بها.

خرج البحث بنتائج يمكن إجمالها بالآتي:

1- خرج أبو بشر في تمثيلاته من نظام اللغة المستعملة تطبيقا إلى فضاء الاستعمال المتخيل، وإنتاج جمل لم يكتب لها أن استعملت، وربما لن يكتب لها أن تستعمل.

2- ساعد التمثيل بما لم تتكلم به العرب أبا بشر على تفسير بعض الظواهر اللغوية، وأعانه على توجيهها نحويا.

3- استعمل أبو بشر هذا النوع من التمثيل لتحصيل توثيق رفض هذه الأمثلة استعمالا، فضلا عن القيام بمهمة التوضيح المحتاج إليها في تلك المواضع.

2- لم يلتزم سيبويه عبارة بعينها تدل على ما لم تتكلم به العرب، بل تعددت عباراته الدالة على ذلك، وأخذت أشكالا مختلفة، تعكس ثقافته اللغوية ومزاجه النحوي، ولكنها تشترك جميعها في أنها تمثل وسيلة تقرب النص اللغوي الفصيح إلى متعلم اللغة، ليتجلى الهدف الأساس من التمثيل وهو التوضيح.

4-في الكتاب موضع استعمل فيه سيبويه اللحن دالا على أداء لغوي غير مستعمل عند العرب، وما استقر عند النحويين أن اللحن نظمٌ لغوي منطوق به مستعمل، لكنه خارج عن الفصيح من كلام العرب.

الهوامش

1 – ينظر: الكتاب: 1/ 375، 376، 2/ 42، 119، 3/ 34.

2 – ينظر: الكتاب: 1/ 330، 374.

3 – ينظر: الكتاب: 2/ 348.

4 – ينظر الغريزة اللغوية: 30.

5 – ينظر: فلسفة التواصل: 30.

6– الصحاح (مثل): 5/ 1815.

7– لسان العرب (مثل): 11/ 613.

8 –لسان العرب (مثل): 11/ 613.

9– ينظر: الصحاح: 2/ 494.

10 – ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 1/ 264.

11– كشاف اصطلاحات الفنون: 3/ 1447.

12 – وربما يؤتى به لأغراض تعليمية يمتحن بها الطالب، ويعد المبرد مكثرا لهدا النوع من التمثيل. ينظر: المقتضب: 1/ 22، 4/ 59.

13 – كشاف اصطلاح الفنون: 1/ 1002.

14– يقول التهانوي في التفريق بين الشاهد والمثال:((اعلم أنّ الشاهد يجب أن يكون نصا فيما يستشهد به، ولا يكون محتملا لغيره بخلاف المثال؛ فإنّه يكفيه كونه محتملا لما أورد لتوضيحه))، كشاف اصطلاح الفنون: 2/ 1447.

15– الكتاب: 1/ 14.

16– الكتاب: 1/ 345

17– شرح الكتاب (السيرافي): 2/ 233.

18– الكتاب: 1/ 353

19– الكتاب: 1/ 353، وينظر: 3/ 563.

20 – في إصلاح النحو العربي: 32.

21 – من اسرار العربية: 321.

22 – ينظر: العبارات التي تدل على ما لم تتكلم به العرب من هذا البحث.

23– الكتاب: 2/ 348.

24 –الكتاب: 1/ 38، وينظر: 2/ 170– 171.

25– ينظر: الكتاب: 1/ 250– 292، 2/ 365.

26 ينظر: الكتاب: 2/ 318.

27 –ينظر الكتاب: 1/ 86– 1/ 120

28 ينظر: الكتاب: 1/ 230.

29 –ينظر: الكتاب: 1/ 120– 2/ 124، 3/ 151.

30 –ينظر: الكتاب: 1/ 262– 361.

31 -ينظر: الكتاب: 1/ 85، 2/ 2/ 154، 3/ 40.

32 – ينظر: الأضداد للأنباري: 244، والعقد الفريد: 2/ 480.

33 – مراتب النحويين: 19.

34- اللغة بين المعيارية والوصفية: 20.

35 – الكتاب: 2/ 155.

36 – ينظر الكتاب: 2/ 397.

37- الكتاب: 2/ 184.

38 – وقفت عنده بشيء من التفصيل في موضعه.

39 – الأمثلة التي سأذكرها تحت العبارات الدالة على ما لم تتكلم به العرب، نفهم منها-إضافة إلى أنها لم تتكلم بها العرب- أنها مما لا يجوز أن تتكلم بها؛ فسيبويه مثل بها، وهي لم تجر على لسان عربي، وهي بذلك لم تتكلم بها العرب، وفيها تنبيه على عدم جواز التكلم بها.

40- الكتاب: 1/ 25

41- ينظر: شرح الكتاب (السيرافي): 1/ 186.

42 شرح الكتاب (السيرافي): 1/ 186.

43- هو مستحيل إذا كان على سبيل الحقيقة، أما مجازا فممكن.

44 – الكتاب: 1/ 83.

45 -ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 1/ 404.

46 – الكتاب: 1/ 84.

47 – يستعمل النحويون في مثل هذا مصطلح التقدير، وأجد أن التمثيل أصوب وأدق؛ لأنه محض افتراض يقوم بمهمة بيان وجه نصب الاسم، وتشخيص العامل فيه، أما التقدير فقد يتبادر إلى الذهن أنه واقع في دائرة المنظومة النطقية.

48- الكتاب: 2/ 278.

49 – ينظر: المقتضب: 4/ 144.

50 – شرح الكتاب (السيرافي): 3/ 23.

51 الكتاب: 2/ 390.

52 – ينظر: الكتاب: 3/ 155،وشرح كتاب سيبويه(الرماني):683/1، وشرح التسهيل (ابن مالك):1/ 167.

53 – شرح كتاب سيبويه (الرماني): 1/ 683.

54 الكتاب: 1/ 330- 340، وينظر: 1/ 374، 1/ 392، 2/ 233،

55 -الكتاب: 1/ 374.

56 -ينظر: شرح التسهيل: 2/ 325.

57 – المقتضب: 3/ 239.، وينظر: الأصول: 2/ 22.

58- يريد الدالتين على الاستثناء في نحو: جاء القوم لا يكون زيدا.

59- الكتاب: 2/ 348.

60- ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 10.

61- أمالي ابن الحاجب: 1/ 356.
62- شرح الكتاب (السيرافي): 3/ 97.
63 - الكتاب: 1/ 14.
64 - ينظر: الكتاب: 1/ 14.
65 -الكتاب: 2/ 349 – 350، وينظر: 1/ 61، 1/ 108، 2/ 90.
66 - ينظر الكتاب: 2/ 348.
67 - ينظر: المقتضب: 4/ 427.
68 - ينظر: المقتضب: 4/ 436، والأصول: 1/ 288.
69 - من النصب بها قول الشاعر من البسيط:
حاشا قريشا فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدينِ
البيت بلا نسبة في شرح التسهيل: 2/ 307، وهمع الهوامع: 2/ 278.
70- الكتاب: 1/ 25.
71- الكتاب: 1/ 25.
72- شرح الكتاب (السيرافي): 1/6 18.
73 - الكتاب: 1/ 445.
74 - الكتاب: 1/ 300.
75 - ينظر: الإنصاف (المسألة: 30): 1/ 249، وشرح التسهيل: 2/ 249.
76- شرح الرضي على الكافية: 1/ 5**1**7.
77 - الكتاب: 1/ 297.
78 - يقول الصيمري: ((ولا يجوز حذف الواو من هذا المفعول كما جاز حذف اللام من المفعول له؛ لأنه يعمل فيه الفعل الدي لا يتعدى، فلا بد من توسط حرف يُبين تعلق المفعول بما بعده))
79 - الكتاب: 2/ 177، وينظر: 1/ 439.
80 - ينظر على سبيل التمثيل: 1/ 80، 126، 262، 2/ 29،**3**/ **41**، 3/ 1**54**.
81 - تقول أغلب المعجمات في تفسير القبح أنه ضد الحسن، ونلفي معنى آخر أشارت إليه وهو البعد والإقصاء. ينظر: الصحاح: 1/ 393، مقاييس اللغة: **5**/ 47.
82- الكتاب: 2/ 117.
83- الكتاب: 2/ 31.
84- الكتاب: 1/ 70.
85- ينظر: الأصول: 1/ 86.
86- ينظر: الكتاب: 1/ 294.
87 - الأصول: 1/ 6**5**.
88 -الكتاب: 2/ 63. 3.
89 - الكتاب: 3/ 111.
90- الكتاب: 2/ 234.

91- الكتاب: 2/ 50 3، وينظر:1/ 14، 1/ 139، 2/ 168 ، 2/ 177، 2/ 362.
92- النكت في تفسير الكتاب: 1/ 204.
93 - ينظر الكتاب: 1/ 138.
94 - ينظر: الكتاب: 3/ 46.
95- الكتاب: 2/ 46 ، وينظر: 1/ 141.
96 - ينظر الكتاب: 2/ 24.
97 - ينظر: الكتاب: 1/ 441، 2/ 77، 2/ 99، 3/ 245.
98 - ينظر: 3/ 62، 3/ 101.
99 - الكتاب: 3/ 393، وينظر: 3/ 394.
100- الكتاب: 2/ 183- 184، والبيت من الطويل.
101- ذكر ابن مالك أن أب بكر بن الأنباري قد أجاز رفع نعت المنادى المضموم إذا كان مضافا، ثم قال، أي: ابن مالك: ((وهو غير جائز لاستلزامه تفضيل فرع على الأصل، وذلك أن المضاف لو كان منادى لم يكن بد من نصبه، فلو جوز رفع نعته مضافا لزم إعطاء المضاف في التبعية تفضيلا على المضاف في الاستقلال)) شرح التسهيل: 3/ 403.
102 - الكتاب: 280- 281.
103 - ينظر: مجمع الأمثال: 2/ 151.

CONFLICT OF INTERESTS
There are no conflicts of interest

مصادر البحث ومراجعه:

*** القرآن الكريم**

1. الحاجب- الأصول في النحو، ابن السراج (ت: 316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
2. أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646هـ)، دراسة وتح: د. فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت، 1989م، د.ط.
3. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
4. التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، من نحاة القرن الرابع الهجري، تح: فتحي احمد مصطفى علي الدين، إحياء التراث الإسلامي، السعودية- جامعة أم القرى، ط1، 1982م.
5. شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769هـ)، تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الهداية، أربيل- العراق، د.ت، د.ط.
6. شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك الطائي الجياني، (ت: 672هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، (1410هـ - 1990م).

7. شرح الرضي على الكافية، محمّد بن الحسن الرضي الأستراباذي (ت 686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات، جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1996م.
8. شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، (ت 715هـ).
9. تح: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1425 هـ- 2004م.
10. شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (296 - 384هـ)، تح: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، 1418 هـ - 1998م.
11. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 368هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيِّد علي، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ط1، 1429هـ- 2008م.
12. شرح المفصل، لابن يعيش (ت: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م.
13. الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري(ت398هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم، بيروت- لبنان، ط4، 1987م.
14. العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي (ت: 328ه9، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1404 هـ.
15. الغريزة اللغوية، كيف يبدع العقل اللغة، تأليف: ستيفن بنكر، ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني، الرياض، مكتبة المريخ، د. ط، 2000م.
16. فلسفة التواصل، تأليف: جان مارك فيري، ترجمة وتقديم: عمر مهيبل، الدار العربية للعلوم، ط1، 2006م- 1427هـ.
17. في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية، لعبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم، الكويت، ط1، 1985م.
18. الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تح وشرح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ- 1988م.
19. كتاب الأضداد، محمد بن القاسم الأنباري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، د. ط، 1987م.
20. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت: بعد 1158هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تح: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط1، 1996م.
21. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرّم بن منظور الأفريقي المصري (ت 711هـ)، وهو مذيل بحواشي اليازجي، وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت-لبنان، ط3، 1414ه.
22. اللغة بين المعيارية والوصفية: د. تمام حسان، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء-المغرب، د. ط، 1400هـ-1980م.
23. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت: 518هـ).
24. تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان، د. ط، د. ت.

25. مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تح: رشيد بلحبيب، المملكة المغربية، وزارة الأوقـــاف الـــشؤون الإسلامية، د. ط، 1999م.
26. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هـــارون، دار الفكـــر، د. ط، 1399ه- 1979م.
27. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
28. المقتضب، أبو العباس المبرد (ت: 285هـــ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت، د. ط، د. ت.
29. من أسرار العربية: د. إبراهيم أنيس، مطبعة لجنة البيان العربي-مصر 1958م، د. ط، د. ت.
30. نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت 581هـــ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1412 - 1992 م
31. النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري (ت 476هـــ)، قرأه وضبط نصه الدكتور يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ط، د. ت.
32. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السَّيوطي (911هـــ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ط، د.ت.